الأمم المتحدة S/PV.8468

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٦٨

الإثنين، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيسونو مبينغونو	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربورغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/44)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1905399 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/44)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/44، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور وعمليات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لقد عدت للتو من زيارة إلى السودان ودارفور برفقة زميلي الأمينين العامين المساعدين أوسكار فرنانديث – تارانكو ومراد وهبة، من مكتب دعم بناء السلام والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي. لقد كانت أهداف الزيارة التي قمنا بها هي: أولا، إعطاء زخم للعملية الانتقالية؛ ثانيا، نقل رسائل مشتركة بشأن انسحاب العملية المختلطة والمرحلة الانتقالية إلى كل من حكومة السودان ومحاوري الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين؛ وثالثا، استكشاف التحديات والطرائق المتعلقة بالانتقال والكيفية التي يمكن بها معالجة هذا الأمر في وقت مبكر وعلى نحو فعال.

وقبل أن أشاطركم الملاحظات والنتائج المستخلصة من الزيارة، أود أن أتطرق إلى عدة تطورات منذ صدور آخر تقرير للأمين العام (S/2019/44)، المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وكان أهم تطور هو إعلان الرئيس بشير حالة الطوارئ في ٢٢ شباط/فبراير، والتي تنطبق على جميع أنحاء البلد ومن المتوقع أن تكون سارية المفعول لمدة سنة واحدة. وفي هذا السياق، تم حلّ الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، مع الحفاظ على المجلس الوطني والمجالس التشريعية للولايات وبقاء وزراء الخارجية والعدل والدفاع في مناصبهم. وكذلك عُين وزير الدفاع لتولي مهام النائب الأول للرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين ١٨ حاكما جديدا من الأجهزة العسكرية والأمنية ليحلوا محل حكام الولايات المعروفين بالولاة. وأُسندت إلى القوات المسلحة السودانية مهمة تنفيذ القانون والنظام، إضافة إلى الدفاع الوطني.

وجاءت هذه التطورات فيما توقفت عملية السلام في دارفور مرة أخرى وفي سياق المظاهرات المستمرة احتجاجا على الظروف الاقتصادية والسياسية في السودان. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه جرت مظاهرات متفرقة أيضا في دارفور، وذلك في كل من نيالا، جنوب دارفور، في ١٣ كانون الثاني/يناير؛ وفي الجنينة، غرب دارفور؛ وفي الضعين، شرق دارفور في ١٧ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، أعلنت حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي العدول عن موافقتهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على استئناف

المحادثات مع حكومة السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأرجع الفصيلان ذلك إلى تضامنهما مع الحركات الاحتجاجية.

وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس البشير وقفا مفتوحا للأعمال العدائية في دارفور وفي المنطقتين في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وفي وقت لاحق، في ٩ شباط/فبراير، أعلن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم ومجموعتان أخريان - حركة جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، بقيادة مالك عقار - تمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد في دارفور وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لمدة ثلاثة أشهر إضافية. ولم يتم بعد تقييم تأثير التطورات الأخيرة في الخرطوم على الديناميات المتصلة بعملية السلام في دارفور، ولكن استبدال جميع الولاة سيؤثر على العملية، وقد أبدت بعض الجماعات المتمردة تشددا في مواقفها.

وفي جبل مرة، تستمر الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي أيام ١٧ و ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أفرادا تابعين للقوات المسلحة السودانية في منطقة مانابو الزراعية التي تبعد ١٥ كيلومترا جنوب شرق قولو، ما أسفر عن مقتل ما مجموعه ثلاثة أفراد من القوات المسلحة السودانية. وفي ٢ شباط/فبراير، سمعت العملية المختلطة دوي إطلاق نار متفرق في المنطقة وأرسلت دورية، لكنها مُنعت من مواصلة سيرها من جانب القوات المسلحة السودانية التي أشارت إلى عدم توفر تصريح أمني. واستمر تبادل إطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة مانابو في أيام ٩ و ١١ و ١٧و ١٩ شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل ما مجموعه سبعة من أفراد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وأحد أفراد القوات المسلحة السودانية.

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير باستمرار الاقتتال بين فصيلين فرعيين تابعين لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في قرية داية التي تبعد ١٢ كيلومترا شمال شرق قولو في أيام ١٧ كانون الثاني/يناير و ٧ و ١٣ شباط/فبراير، مما أسفر عن أربع إصابات. وتفيد تقارير بأن ثمة خلافات بين هذين الفصيلين بشأن آفاق مشاركتهما في عملية السلام، في حين يبدو أيضا أن بعض اشتباكاتهما تشير إلى وجود تنافس على الموارد الشحيحة. وعلى الرغم من أن هذه الاشتباكات لم تسفر عن عمليات نزوح جديدة، فإن المدنيين في المنطقة تعرضوا للعديد من حوادث السطو والاختطاف والعنف، وهي الحوادث التي عُزيت إلى كل من أفراد يرتدون الزي العسكري وعناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. كما تلقت العملية المختلطة تقارير عن أعمال عنف جنسي متكررة من جانب قوات الدعم السريع في منطقة قولدو في ٦ شباط/فبراير.

وكما ذُكر في التقرير المرحلي المعروض على أعضاء المجلس، شهد النزاع المتصاعد في مناطق جبل مرة في العام الماضي زيادة في حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها. ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع يشكل تهديدا للسكان في دارفور، ولا سيما النساء والفتيات النازحات، اللواتي يواجهن مخاطر جمة عندما ينخرطن في أنشطة لكسب العيش خارج مخيمات النازحين. ويعوق الخوف من العنف الجنسي عودة المدنيين إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أنه خلال زيارتنا إلى دارفور، وتحديدا إلى موقع فريق سورتوني، أتيحت لنا فرصة لتبادل الآراء مع بعض النازحين، الذين أعربوا جميعا عن قلقهم العميق إزاء رحيل العملية المختلطة في ظل عدم وجود أجهزة احترافية وموثوقة لإنفاذ القانون. وأود أن أدعو حكومة السودان إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودة النازحين وإلى أن تجري - ضمن تدابير بناء الثقة التي يمكن توخيها - حوارا بناء

مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والإسراع باعتماد إطار للتعاون كأساس للتصدي للعنف الجنسي، بما في ذلك العدالة والمساءلة، عملا بالقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) وتماشيا مع النقاط المرجعية المعروضة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/912).

ووقعت ثلاثة حوادث تتعلق بفرض قيود على حرية التنقل في محيط منطقة قولو من جانب القوات المسلحة السودانية، التي ادعت عدم علمها بدوريات العملية المختلطة في المنطقة. وسُجلت حالة أخرى لعدم السماح بالوصول بالقرب من منواشي، جنوب دارفور، من جانب المخابرات العسكرية السودانية التي أشارت إلى عدم توفر تصريح أمني. ونتيجة لذلك، لم تتمكن البعثة من التحقق من ادعاءات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بأن نيران مدفعية القوات المسلحة السودانية أسفرت عن إحراق قرى، مما تسبب في وفيات في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

رفضت القوات المسلحة السودانية دخول أفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى الجنوب الشرقي من كتم، في شمال دارفور، زاعمة أن المنطقة القريبة من الحدود الليبية مليئة بالمتمردين وأنسلامة حفظة السلام لا يمكن ضمانها .

ولا تزال وتيرة التوترات فيما بين الطوائف والحوادث الأمنية الأخرى منخفضة نسبياً، باستثناء بضع نقاط ساخنة، لا سيما في منطقة جبل مرة. وأطلقت مجموعة من الرجال المسلحين بزي عسكري، النار بشكل عشوائي في ١٣ يناير/كانون الثاني على مجموعة من المزارعين في عين سيرو، في شمال دارفور على بعد ٣٤ كيلومتراً شمال غرب كتم، مما أسفر عن مقتل شخص واحد. وتسبب مقتل رجل من أولاد زيد في غرب دارفور في وقوع اشتباكات بين المسيرية وأولاد زيد في قرية تبعد حوالي ٨٠ كيلومتراً شمال شرق الجنينة في ١٦ و ٢١ كانون الثاني/يناير. وقُتل سبعة من المسيرية وأولاد زيد، وحُرق ٥٦٠ منزلاً في سبع قرى.

وتمشيا مع القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، أكملنا إغلاق ١٠ مواقع للأفرقة بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وتم تسليمها إلى حكومة السودان. ومن المقرر إغلاق المقر الرئيسي السابق للقطاعات في نيالا والضعين والجنينة بحلول شهر حزيران/يونيه، مع ترك مواقع الفرق الثلاثة عشر الباقية في جبل مرة ومركز العمليات اللوجستية في الفاشر. والمقر الجديد للبعثة في زالنجي يعمل الآن بكامل طاقته، بينما تم نقل مكتب الممثل الخاص المشترك إلى الخرطوم.

وفي غضون ذلك، تواصل العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من مقريهما، العمل معا لضمان الانتقال السلس من عمليات حفظ السلام في دارفور إلى إرساء أسس بناء السلام المستدام. وتلتزم منظومة الأمم المتحدة بكاملها بضمان عملنا بشكل موحد، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة السودانية. وفي هذا الصدد، أصدر الأمين العام في ٧ شباط/فبراير توجيهات بشأن العملية الانتقالية، كما ذكرت، شاركنا خلال زيارتنا مع الأمينين العامين المساعدين تارانكو ووهبة، في معتكف نُظم بالاشتراك مع ممثلي الحكومة، والبعثة المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري لزيادة تعزيز التنسيق أثناء العملية الانتقالية.

واسمحوا لي أن أؤكد بأن منظومة الأمم المتحدة، كما لاحظت خلال زيارتي، قد قامت باستثمارات سياسية وإنسانية ومالية كبيرة لحفظ السلام منذ تصاعد الصراع في دارفور قبل ١٥ عاما. وتتجلى مسؤوليتنا الجماعية في ضمان ألا يفضي خروج العملية المختلطة إلى فراغ يؤدي إلى توترات مستمرة على المستوى المحلي أو إلى بروز عوامل خطر جديدة. وسيكون إشراك حكومة السودان أكثر أهمية في هذا السياق. وفي الوقت نفسه، ساهمت زيارتنا أيضا في إبراز العوامل الصعبة التي

تواجهها الحكومة والبعثة المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، في الحفاظ على زخم العملية الانتقالية، بما في ذلك من حيث توافر الموارد.

وبالفعل، ورغم الجهود التي بذلتها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لإبرام مذكرات تفاهم في أقل من شهرين بشأن مهام الاتصال المتعلقة بالولاية وتخصيص الموارد البرنامجية للفريق القطري من أجل تنفيذ المهام الرئيسية المنوطة به في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والتوصل إلى حلول دائمة لمشكلة المشردين داخلياً، فإن تنفيذها الفعلي في الميدان، قد يؤدي إلى تعقيد بسبب نقص السيولة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا جادة لتعبئة الموارد اللازمة لدعم استراتيجية الانسحاب من العملية المختلطة وأثرها المباشر على قدرة حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري على مواجهة التحديات، التي تصاحب العملية الانتقالية في دارفور، مع التركيز على سياق اقتصادي واجتماعي وإنساني صعب في السودان بشكل أوسع نطاقا.

واستشرافا لآفاق المستقبل، فإن التطورات الأخيرة، والتغير المستمر لديناميكيات النزاع التي ذُكرت في وقت سابق، مثل عدم تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام والنزاع المحلي في جبل مرة، يدفعنا للتفكير في ما يمكن وما يجب القيام به خلال انسحاب العملية والفترة التي تليها. ويلزم مناقشة الطريق إلى الأمام، فيما يخص عملية السلام في دارفور بصورة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك أهدافها والنتائج المتوقعة والمحاورين ودوائرهم الانتخابية، لا سيما في سياق الديناميكيات الوطنية والإقليمية المتطورة. ولا تزال منطقة جبل مرة منطقة نزاع، ولم تشهد توقف العمليات القتالية. وبشكل عام، لا يزال هناك ما يقرب من مليوني نازح داخلي في دارفور. ويحتاج الأمر إلى تعزيز القدرة المحلية على سيادة القانون من أجل منع التوترات بين الطوائف وتسويتها، لا سيما في الأماكن التي تستمر فيها المصادمات بسبب الوصول إلى الأراضي وطرق الهجرة ومصادر الرزق الأخرى. ولا تزال مشاكل حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال والشباب المستضعفين من أعمال العنف، كبيرة.

وستتاح لنا خلال الفترة من الآن وحتى شهر حزيران/يونيه، الفرصة لتقييم وإعادة تقييم ما حققته العملية المختلطة وما ستخلفه وراءها. وفي هذا السياق، أود الإشادة بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2018/19، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي أوضح أن بعض النقاط المرجعية والمؤشرات المقترحة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تشكل أولوية فورية وبأن البعض منها، يعكس أهداف بناء السلام على المدى الطويل في دارفور. وسيتيح الاستعراض الاستراتيجي، قبل تقديم توصيات الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتجديد ولاية العملية المختلطة، الفرصة لتحسين تنفيذ تلك المؤشرات. وفي غضون ذلك، بوسعي أن أؤكد لمجلس الأمن أن العملية المختلطة لن تدخر جهدا في إعطاء الأولوية للتقدم المحرز في ضوء المعايير والمؤشرات التي تركز على حماية المدنيين، لا سيما فيما يتعلق بالمشردين داخليا واللاجئين العائدين، وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحالة الإنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما طلب المجلس. وأتطلع إلى مناقشة المعايير الأولية للعملية الاستعراضية مع أعضاء المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية بشأن زيارتها وآخر التطورات

الميدانية. وسأركز ملاحظاتي اليوم على ثلاث مسائل هي: الحالة في دارفور، والعملية الانتقالية، والوضع بشكل أعم في السودان.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في دارفور، ترحب المملكة المتحدة بتمديد اتفاق وقف الأعمال العدائية من جانب واحد من قبل جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وحركة تحرير السودان/المجلس الانتقالي وحركة العدل والمساواة، إلى غاية ٨ أيار/مايو. كما نرحب بالوقف غير المحدود للأعمال العدائية الذي أعلنته حكومة السودان. ورغم ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف المستمرة في منطقة جبل مرة بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، بما في ذلك التقارير عن الهجمات الانتقامية على المدنيين وتدمير الممتلكات وتهجير أعداد كبيرة من المدنيين. وكما ذكرنا مرات عدة في هذه القاعة، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الصراع الطائفي المستمر والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، ولا سيما انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وفي هذا الصدد، فإننا نحث حكومة السودان على ضمان العدالة والمساءلة للضحايا وعلى المشاركة والعمل بشكل بنّاء مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

ثانيا، فيما يخص المرحلة الانتقالية من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية، فإننا نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية انسحاب العملية المختلطة.

وإذا أريد لدارفور أن تنتقل بنجاح وعلى نحو مستدام بعيدا عن حفظ السلام، فلا بد من وقف النزاع المسلح، ليس هذا فحسب، بل يجب كذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وقد ذكرت الأمينة العامة المساعدة كيتا للتو أن النقاط المرجعية، على النحو المبين في البيان الرئاسي S/PRST/2018/19 الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ذات أهمية حاسمة في ذلك الصدد. وتدعو المملكة المتحدة حكومة السودان إلى الالتزام الكامل بإحراز تقدم نحو تحقيق تلك المعايير حتى تبرهن على التزامها بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور وبإرساء أسس السلام المستدام والتنمية.

وبالنظر إلى الاحتياجات الضخمة في مجالي بناء السلام والتنمية، فضلا عن استمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في دارفور، من المهم للغاية أن يحصل المجلس على بيان واضح ودقيق للحالة على الأرض. ولذلك، فإننا نشجع حكومة السودان على التعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على الأرض لضمان تصوير دقيق للحالة في دارفور، وذلك لضمان تزويد جهود بناء السلام والتنمية والعمل الإنساني بالموارد الكافية.

ثالثا وأخيرا أود أن أتطرق، في ضوء التطورات الأخيرة، إلى الحالة الراهنة في السودان على نطاق أوسع. يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء إعلان الرئيس البشير حالة الطوارئ يوم الجمعة، الأمر الذي يعطي سلطات جديدة شاملة للأجهزة الأمنية تتعارض مع توصيات الحوار الوطني السابقة. فالاحتجاجات التي ظلت تجري في جميع أنحاء السودان سلمية وتظهر التعبير عن مظالم مشروعة. ويحق للأفراد التعبير عن آرائهم. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال العديد من زعماء المعارضة السياسية والنشطاء والصحفيين في السجن – بعضهم لأكثر من شهرين حتى الآن. يجب الإفراج عنهم فورا.

إن المقترحات التي قدمها الرئيس البشير في خطابه يوم الجمعة لن تساعد على تحقيق توافق الآراء السياسي اللازم لتحقيق الاستقرار في البلد. ولذلك من الصعب أن نرى، في البيئة الحالية، كيف يمكن للحوار الوطني المقترح أن يحقق نجاحا.

ومن الطبيعي أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي في السودان وإعلان حالة الطوارئ على الحالة في دارفور. وقد شعرت المملكة المتحدة بقلق عميق إزاء الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية الحكومية خلال الاحتجاجات الأخيرة. فتلك هي ذات الأجهزة الأمنية التي من المفترض أن تسلمها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مسؤوليات

الأمن والحماية في دارفور. إن إعلانات الرئيس البشير وسلوك الأجهزة الأمنية لا تعمل على زيادة التأخير في الاتفاق على صفقة للسلام المستدام فحسب، بل إنها كذلك تشكك في التزام الحكومة بتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، التي تمس الحاجة إليها بشدة في دارفور.

وفي الختام، ستواصل المملكة المتحدة رصد الحالة في دارفور والسودان ككل عن كثب. وسنظل نحث حكومة السودان على الشروع في الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق استقرار حقيقي، وسنواصل العمل مع أعضاء المجلس على ضمان الدعم اللازم لشعب السودان.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية وعلى الزيارة التي قامت بها.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أود أن أبين بإيجاز نهج ألمانيا تجاه الحالة في دارفور والسودان على نطاق أوسع.

ففي البداية، نتفق تماما مع البيان الذي أدلت به الأمينة العامة المساعدة كيتا بأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع في دارفور أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام في دارفور. وقد أيدت ألمانيا هذا النهج في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ خلال فترة عضويتنا السابقة في المجلس، والإجراءات التي نتخذها اليوم تسترشد بنفس الرؤية. ولذلك السبب نؤيد عملية الوساطة بين الحكومة والجماعات المسلحة. واليوم، نشجع جميع الأطراف – حكومة السودان والجماعات المسلحة الدارفورية – على الاستفادة من الديناميات الإيجابية السابقة لاتفاق التفاوض المبدئي الموقع في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فيتعين إحراز تقدم على وجه السرعة.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأنه لا يمكن فصل عملية السلام في دارفور عن الدينامية السياسية العامة في السودان. فقد ظل عدد كبير من السودانيين يتظاهرون سلميا، منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، من أجل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وانتقال سياسي. ويكون الرئيس البشير قد حد، بإعلانه حالة الطوارئ في ٢٢ شباط/فبراير، من نطاق سيادة القانون وحقوق الإنسان في السودان. وفي هذه الحالة، من الضروري النظر بشكل أوثق في النقاط المرجعية لعملية انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وندعو حكومة السودان إلى الاستجابة للمظالم المشروعة للمواطنين السودانيين سياسيا ومن دون استخدام القوة.

إن بناء السلام المستدام يتطلب استراتيجية طويلة الأجل. ولتجنب الانتكاس إلى النزاع في دارفور، تحتاج العمليات الانتقالية الحالية، من حفظ السلام إلى بناء السلام، إلى دعم واهتمام كاملين من المجلس والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والحكومة المضيفة. والزيارة التي قام بها الأمناء العامون كيتا وفرنانديث – تارانكو ووهبة تعكس أولويات مشاركة الأمم المتحدة: حفظ السلام وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وتؤيد ألمانيا تلك الأولويات ونحن نعتبر أن مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في كفالة أن يسفر الانخراط الدولي الذي دام لعقد من الزمن في دارفور عن نتائج ملموسة ودائمة لسكان ذلك الإقليم. وفي هذا السياق، أود أن أثير ثلاث نقاط ختامية.

أولا، علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان أن تؤدي العملية المختلطة، طالما أنها منتشرة في دارفور، المطلوب منها وفق المهام التي كلفت بها. وذلك يعني جميع المهام التي صدر بها تكليف. إنه يعني حفظ السلام في البداية، بطبيعة الحال، وعلى سبيل الأولوية، وكذلك الوساطة، بما في ذلك الوساطة بين المجموعات القبلية وبناء السلام ودعم النازحين. ويحدد

البيان الرئاسي S/PRST/2018/19، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بوضوح المعايير التي يتعين تحقيقها. ولذلك فإن استراتيجية انتقال متكاملة وتعاون فيما بين جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، أمران يكتسيان أهمية قصوى. ولذا ينبغي استخدام الاستعراض الاستراتيجي المقبل لتقييم مشاركة الأمم المتحدة بصورة شاملة وتقديم توصيات بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة.

ثانيا، إننا نرى أنها من مسؤولية المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، كفالة منع الانتكاس إلى النزاع. إن أي عملية انتقال تكون صعبة وأي انتقال يتطلب مسؤولية واهتماما كافيين. وفي ذلك السياق، علينا أن ضمان أن تستمر العملية المختلطة في تلقي ما يكفي من دعم سياسي وموارد مالية كافية، بما في ذلك التمويل البرنامجي، من أجل تنفيذ ولايتها. ويشمل ذلك تدابير عملية لبناء السلام وتحقيق الاستقرار. كما إننا بحاجة أيضا إلى ضمان بناء وجود للأمم المتحدة يكون قويا بما فيه الكفاية على الأرض، بالتوازي مع الخفض التدريجي للعملية المختلطة، وأن يكون في وضع يمكنه من دعم توطيد مكاسب حفظ السلام التي تحققت بالفعل والاستمرار في تعزيز الوساطة وبناء السلام – ولا سيما في قطاع الأمن – والمهام الإنمائية. إن ألمانيا ملتزمة بالاضطلاع بمسؤوليات في هذا الصدد بوصفها مشاركة في القيام بالصياغة، مع المملكة المتحدة، بشأن ملف العملية المختلطة.

ثالثا وأخيرا، ألمانيا مقتنعة بأننا لا يمكن أن ننجح إلا بالتعاون الوثيق مع حكومة السودان، بل إن هذا يجب أن يكون شراكة مبنية على الثقة المتبادلة؛ وحل المسائل المعلقة حول إمكانية وصول العملية المختلطة إلى أجزاء من دارفور؛ والبرهنة على إحراز تقدم ملموس في إنشاء وجود للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان، مع إمكانية الوصول إلى دارفور والحصول على قدرات لرصد حقوق الإنسان؛ والانخراط مع لجنة بناء السلام. تلك هي الخطوات التي من شأنها زيادة الثقة على الصعيد الدولي والعمل على إحراز تقدم في عملية الوساطة، فضلا عن المسائل القبلية مثل الأراضي والمياه.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة بنتو كيتا بحرارة على إحاطتها الإعلامية الهامة والمفيدة. إن بعثتها المشتركة إلى دارفور مع الأمينين العامين المساعدين فرنانديث – تارانكو ووهبة، مبادرة أشيد بها. إنها ممارسة جيدة، في إطار الجهود المبذولة لضمان عمل متكامل حقا للأمم، وهو أمر ضروري بوجه خاص في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع بما يتماشى مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الذي يسعى إليه الأمين العام وتدعمه الدول الأعضاء بتعزيز أوجه التآزر بين مختلف الركائز. ويمكن لهذه الممارسة الجيدة أن تُكَرَّر بشكل مفيد في أماكن أخرى.

وأود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط.

أولا يجب ألا يحجب تحسين الحالة في دارفور أهمية التحديات المتبقية. ويبين تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/44) أن الحالة الأمنية في دارفور ما تزال مستقرة نسبيا. ومع ذلك، فإننا نشجب الاشتباكات التي حدثت مؤخرا في جبل مرة منذ العام الماضي وأدت إلى تشريد آلاف الأشخاص. وتشعر فرنسا بالقلق أيضا إزاء تزايد وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة العنف الجنسي المستمر الذي شهدناه. وندعو إلى تقديم مرتكبي ذلك العنف إلى العدالة ومعاقبتهم.

ويجب على السلطات السودانية والجماعات المسلحة إحراز تقدم في عملية السلام. ويجب عليها وضع حد للأعمال العدائية، فضلا عن التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وقد رحبت فرنسا بالتوقيع على اتفاق ما قبل التفاوض في ٦ كانون الأول/ديسمبر في برلين، بين الحكومة وجماعات مسلحة معينة لاستئناف عملية السلام. ومن المؤسف أن المفاوضات ما زالت مؤجلة منذ ذلك الحين.

ويستمر هذا التأجيل في سياق الاضطرابات الاجتماعية التي يشهدها السودان منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر، والتي تتابعها فرنسا عن كثب. وقد أحطنا علما بإعلان حالة الطوارئ، وندعو السلطات السودانية إلى كفالة الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير، بما يتوافق مع التزاماتها الدولية. ويجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال عنف أخرى حتى يمكن تهدئة الحالة.

وتتلخص النقطة الثانية في أنه يجب – بالنظر إلى اضطراب الحالة – أن ينفذ انسحاب البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بطريقة حصيفة وأن يتم تكييفه على الحالة في الميدان. ويجب علينا في ذلك السياق أن نكفل تنفيذه بصورة تدريجية وحذرة حسبما تقتضيه الحالة في الميدان. وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر، S/PRST/2018/19 أشار مجلس الأمن إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى بعض العناصر، بما في ذلك وضع المشردين داخليا واللاجئين واحترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. ومن المهم أيضا أن تواصل العملية المختلطة عملها وأن تشارك بنشاط في تحقيق الاستقرار في دارفور حتى إغلاقها. وأرحب في ذلك الصدد أرحب بجهود الوساطة التي تبذلها العملية المختلطة، والتي كانت مفيدة جدا في تسوية النزاعات المحلية وتجنبها.

وأخيرا، يجب علينا الآن أن نتأهب لمرحلة ما بعد العملية المختلطة حتى يكون الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام ناجحا. ويتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة لنا جميعا اليوم في ضمان الحفاظ على استقرار الحالة في دارفور بعد مغادرة البعثة. ويجب علينا الآن أن نستعد لفترة ما بعد العملية المختلطة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن مسألة التمويل ستكون بالغة الأهمية ما دام خروج عملية حفظ السلام يعني وقف المساهمات المالية الإلزامية والانتقال إلى التبرعات لتمويل أنشطة الفريق القطري. ويجب علينا أن نعالج هذه المسألة قبل وقت كاف وبطريقة مسؤولة. ويتسق ذلك أيضا مع التزاماتنا في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وقد تعهدنا بالفعل بدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الفترات الانتقالية لتمكينها من مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة في جهود بناء السلام. وندعو أيضا العملية المختلطة والفريق القطري إلى العمل معا قدر الإمكان بهدف الاستعداد بصورة أفضل لتلك المرحلة الانتقالية.

ومن المهم أيضا أن يتمكن المجتمع الدولي من رصد التطورات في دارفور. وسيؤدي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلد دورا هاما في ذلك. وربما تكون لجنة بناء السلام منتدى هاما أيضا للحوار البناء مع السلطات السودانية بشأن بناء السلام في دارفور. ويجب علينا أن نواصل تلك المناقشات مع السلطات السودانية وبالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بوصفه جهة فاعلة رئيسية في جهود بناء السلام في دارفور.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة، كيتا، على إحاطتها عن آخر التطورات الميدانية في دارفور.

ونواصل تقييم الأثر المتوقع للإعلان الذي أصدره الرئيس عمر البشير يوم الجمعة الماضي. ونشعر ببالغ القلق إزاء إعلان حالة الطوارئ على الصعيد الوطني، وندعو حكومة السودان إلى احترام حقوق جميع الأفراد في السودان، والوقف الفوري للقمع العنيف للاحتجاجات السلمية والسعي إلى مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات. وبدلا من اتخاذ الخطوات صوب زيادة قدرة الأجهزة الأمنية على استهداف المعارضة والمتظاهرين السلميين، فإن المطلوب هو اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية لعملية سياسية شاملة حقا لمعالجة المظالم المشروعة للمواطنين، ومن شأنها أن تؤدي إلى تحقيق السلام والديمقراطية في البلد.

وقبل أكثر من شهرين، وافق مجلس الأمن على بيان رئاسي (S/PRST/2018/19) لاحظ فيه إحراز بعض التقدم في الحالة الأمنية في دارفور وأعرب عن تأييده للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في نهاية المطاف. ويتضمن الإعراب عن ذلك التأييد أيضا دعوة إلى وضع معايير ومؤشرات واضحة وقابلة للتحقق لتقييم التقدم المحرز في المجالات البالغة الأهمية قبل انسحاب العملية المختلطة في نهاية المطاف. ونرى ضرورة تنقيح المعايير الحالية بغية مواءمتها مع ولاية البعثة وأولوياتها الاستراتيجية. وينبغي أن يكون من أهمها وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والاتفاق السياسي الشامل الذي يحظى بالقبول من الطرفين. ونحن في انتظار التقييم الاستراتيجي للمنظمة وتوصياتها بشأن السعي إلى وضع المعايير والمؤشرات الحاسمة قبل تلك المرحلة الانتقالية.

ونحث حكومة السودان ومرة أخرى على أن تكف عن استخدام التدابير العنيفة لمعالجة الاحتجاجات ومساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وندعو إلى عملية سياسية شاملة تمكن جميع السودانيين من إجراء انتخابات تسمح لهم بممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والإفراج الفوري عن جميع الصحفيين وزعماء المعارضة السياسية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من المتظاهرين الذين اعتقلوا تعسفا، وأن تمكن حكومة السودان أولئك الذين يواجهون اتهامات من إمكانية الوصول الكامل إلى التمثيل القانوني.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، على إحاطتها الشاملة بشأن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى المنطقة والتطورات المتعلقة بالحالة في السودان. ونشيد أيضا بالعمل الذي تؤديه العملية المختلطة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة.

وتسلط الإحاطة التي قدمتها السيدة بينتو الضوء على التعقيدات والتحديات المتعلقة بصنع السلام. وعليه، فإن مسيرة السلام في دارفور لم تكن سهلة كما شهدنا جميعا خلال السنوات الـ ١٤ الماضية. وقد أدت الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي ودعمه الثابت على مر السنين إلى تحسن كبير في الحالة الأمنية في دارفور. بل أدى تحسن الحالة الأمنية إلى الخفض التدريجي للعملية المختلطة. وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا باستمرار تحسن الحالة الأمنية في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن توقف العنف القبلي على النحو المبلغ عنه. ونلاحظ أيضا انخفاض عدد الحوادث المتصلة بالجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان خلال هذه الفترة.

ومع ذلك، فإن من الواضح أننا لم نبلغ بعد ما ينبغي لنا تحقيقه. ولا تزال هناك مناطق مثيرة للقلق، ولا سيما في منطقة جبل مرة. ويؤكد استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والحكومة السودانية أهمية بذل مزيد من الجهود في تلك المنطقة. ويعوق استمرار انعدام الأمن حياة العديد من المدنيين الضعفاء. وفي ذلك الصدد، ندعو الجماعات المسلحة، وخاصة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على حل خلافاتها من خلال سبل الحوار السياسي التي أنشئت بالفعل.

وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري أن تواصل جميع الأطراف تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ولا يزال ضروريا أن تواصل جميع الأطراف التزامها بعملية المفاوضات تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. علاوة على ذلك، ينبغي أن نواصل بوصفنا المجتمع الدولي دعم العملية حتى نكفل عدم ضياع المكاسب التي حققناها حتى الآن.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في تقرير الأمين العام (S/2019/44) فلا تزال النساء والأطفال الأكثر تضررا من العنف الجنسي الذي أصبح سلاحا من أسلحة الحرب النزاع على نحو متزايد ويضر بالتوقعات الطويلة الأجل لبناء مجتمعات سلمية وتنعم بالرخاء.

ونودّ أن نحث حكومة السودان على مكافحة العنف الجنسي في النزاع وتقديم الجناة إلى العدالة.

تلاحظ جنوب أفريقيا استمرار تخفيض القوام العسكري للعملية المختلطة، فضلاً عن تسليم المسؤوليات إلى وحدات الشرطة المشكّلة للعملية المختلطة وإعادة نشر وحدات الشرطة. ومن المهم أن توفر العملية المختلطة خدمات كافية على صعيد ضمان سيادة القانون وسبل كسب الرزق في إطار ولايتها، وذلك لمعالجة الشواغل الأمنية للمجتمعات المحلية وللنازحين وعددهم مليونا شخص. ولذلك، نودّ أن نشدّد على أهمية الدعم الإنساني للمناطق المتضررة في دارفور وإتاحة إمكانية الوصول إليها. ومن المهم للغاية أن يكون هناك انتقال في نهاية المطاف من الدعم الإنساني إلى إعادة الإعمار والتنمية في دارفور، حيث ستخرج العملية المختلطة من السودان في نهاية المطاف. ومن الضروري أن تواصل العملية المختلطة تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساعدة في نزع سلاح المقاتلين المسلحين وتسريحهم.

ومن أجل تيسير تنفيذ العملية الانتقالية، بما في ذلك من خلال نقل مكتب الممثل الخاص المشترك إلى الخرطوم، فمن الأهمية بمكان إشراك السلطات المحلية المختصة والمسؤولين الحكوميين في السودان في تلك العملية بغية ضمان إجراء حوار مفتوح وشفافية العمليات التي تؤدي إلى مشاركة الحكومة السودانية. ومع خروج العملية المختلطة من دارفور، فإننا نؤيد بقوة الأمين العام في ملاحظته التي توصي بالشراكة الوثيقة والمشاركة المستمرة من جانب حكومة السودان والاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة. لقد كانت الشراكة عنصراً رئيسياً في الإنجازات الملحوظة التي تحققت في دارفور. وستكون تلك الشراكة أيضاً على نفس القدر من الأهمية في الحفاظ مستقبلا على التقدم والاستقرار المحرزين في تلك المنطقة. وعلى المنوال نفسه، نحن بحاجة إلى تسخير جهودنا لمعالجة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في السودان إذا كنا نريد الحفاظ على السلام،. فالتنمية الاقتصادية ستخفف من الأسباب المحتملة المؤدية إلى النزاعات في المستقبل.

كما ينبغي أن نحترس من استغلال المخربين للتحديات الاجتماعية – الاقتصادية الحالية القائمة في السودان لتعزيز مصالحهم الضيقة. لقد أظهرت جهودنا في تحقيق السلام في السودان، ولا تزال تظهر، دلائل على التقدم المحرز. وينبغي لنا أن نظلّ ثابتين ودؤوبين في هذا المسار. وسيستمرّ صنع السلام في دارفور في التأثير تأثيراً إيجابياً على المنطقة فيما نسهم جميعاً في تطلعات الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

أخيراً، نودّ أن نعرب عن تقديرنا للقائمين بالعمل فعليا في دارفور – الممثل الخاص المشترك لدارفور جيريميا مامابولو وأعضاء فريقه – على استمرار التزامهم ببناء السلام في المنطقة.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما رحّبت بلجيكا بالزيارة التي قام بها الأمناء العامون المساعدون كيتا فرنانديث – تارانكو ووهبة في شباط/فبراير. ونعتقد أن الزيارة أفادت في تأكيد التزامنا بتحديد ووضع الأساس لدور الأمم المتحدة ووجودها على أرض الواقع بعد انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن العلامات على إحراز تقدم في دارفور واضحة، وتعيد بلجيكا مجدداً التأكيد على دعمها للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في دارفور. ولكن التهاون سيكون رداً غير مناسب. ويتطلّب الأمر نهجاً حذراً لدعم الانسحاب على نحو وثيق. وبصفة عامة، فإن إرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية هما من العناصر الرئيسية لكفالة مستقبل دارفور. ولا تزال حماية السكان المدنيين وتحسين الحالة الإنسانية، فضلاً عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، أمورا ضرورية للتوصل إلى حل دائم للأزمة.

وعلى الرغم من أن التحسّن العام في الحالة الأمنية في دارفور يبعث على التفاؤل، لا تزال بلجيكا يساورها قلق بالغ إزاء الحالة في منطقة جبل مرة، بالنظر إلى الحوادث المسلحة بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، وتؤثر على الأطفال والنساء بصورة خاصة، بما في ذلك العنف الجنسي في بيئة يسودها الإفلات من العقاب. وتُرحّب بلجيكا بالتوقيع في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على اتفاق ما قبل التفاوض بين حكومة السودان وجماعتين موجودتين في دارفور. غير أن التأخير في بدء المفاوضات بين الأطراف أمر مؤسف. ومما يدعو إلى القلق أيضا الطابع غير الشامل للحوار الوطني وعدم فعالية شتى الكيانات المسؤولة عن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ويجب أن يُنظر إلى الحالة في دارفور في سياقها السوداني على وجه التحديد ولا يمكن فصلها عن ذلك. وتُعرب بلجيكا عن قلقها إزاء الحالة الراهنة في السودان، حيث يشهد البلد احتجاجات وردا عنيفا من جانب السلطات عليها. وفي ٢٢ شباط/فبراير، أعلن رئيس جمهورية السودان، السيد عمر البشير، حالة الطوارئ لمدة سنة واحدة في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن حل الحكومة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. وفيما يمر البلد بحالة صعبة، تدعو بلجيكا إلى ضبط النفس في استخدام القوة من جانب الأجهزة الأمنية وإلى الإفراج فوراً عن المتظاهرين الذين تم اعتقالهم بشكل تعسفي. ويجب على السلطات أن تحترم بشكل كامل الحق في التظاهر السلمي وأن تحمي المدنيين وتضمن الاستخدام المتناسب للقوة. فالبيئة المتوترة الراهنة تهدد بأن تؤثر سلباً على مشاركة أطراف النزاع الدائر في دارفور في الحوار.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء، أودّ أن أشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية الهامة بشأن التطورات الأخيرة على أرض الواقع. وقد لاحظنا أنه ما زالت هناك اشتباكات وخسائر في الأرواح، ونأسف لهذه الحقيقة. وسيركّز بياني على ثلاث مسائل رئيسية، وهي: الحالة الأمنية والتحديات المستمرة ودعم المرحلة الانتقالية في دارفور.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، يسرّ إندونيسيا أن الحالة الأمنية في أنحاء دارفور باتت مستقرة نسبياً خارج جبل مرة. وقد مكّن استمرار التحسّن في الحالة الأمنية من السحب التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ووضع خطة خروجها في نهاية المطاف في عام ٢٠٢٠، تمشياً مع القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ويشيد وفد بلدي بالعمل البالغ الأهمية للعملية المختلطة في دارفور. وتفخر إندونيسيا بكونها جزءاً من العملية المختلطة، ويمثّلها حالياً ٤٧٧ من حفظة السلام على أرض الواقع. ونرحّب بالتقدم المحرز في إعادة تشكيل العملية المختلطة، بما في ذلك افتتاح مقرها الجديد في زالنجي في كانون الثاني/يناير. وينبغي للعملية المختلطة أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في حماية المدنيين ودعم بناء القدرات في مجال سيادة القانون. وتُثني إندونيسيا أيضاً على الحكومة السودانية لجهودها الرامية إلى تحقيق الأمن في دارفور، بما في ذلك من خلال حملة جمع الأسلحة وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات

القبلية. وينبغي أن تكو الحكومة السودانية قادرة في نهاية المطاف على تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في دارفور فيما نمضي قدماً في إعادة تشكيل العملية المختلطة. وترى إندونيسيا في نية مجلس الأمن اعتماد نقاط مرجعية رئيسية لاستعراض التدابير المتعلقة بدارفور خطوةً في الاتجاه الصحيح. وأودّ أن أشدد على أنه لا ينبغي السماح بألا يتسبب خروج العملية المختلطة في فراغ من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التوتر والنزاع. وينبغي أن تحظى احتياجات السكان المدنيين بالأولوية.

ثانياً، ما زالت إندونيسيا تُدرك وجود العديد من التحديات المستمرة. وهنالك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الأرض والمنازعات بين القبائل. ولا تزال الاشتباكات المتقطعة في جبل مرة والأنشطة المزعزعة للاستقرار من جانب جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تُسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتؤدي إلى نزوحهم.

نناشد جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في دارفور.

وتنضم إندونيسيا إلى الآخرين في حث جميع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بما في ذلك فصيل عبد الواحد النور، على الانضمام إلى عملية السلام. ونأمل في أن نرى متابعة للتوقيع على اتفاق ما قبل التفاوض بين جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة.

ويجب أيضا تلبية احتياجات المشردين داخليا. ويجب أن تتاح إمكانية الوصول دون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية. كما ندعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة السودان، إلى تهيئة بيئة مؤاتية لعودة المشردين داخليا.

لا تزال الحالة الاقتصادية الصعبة والمخاطر المرتبطة بها مدعاة للقلق وتؤكد وجود مبررات لتقديم المساعدات الإنمائية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى السودان. وسيكون من الصعب تحقيق السلام من دون التنمية الاقتصادية الحقيقية والملموسة، بما في ذلك التحسينات في الإدارة والهياكل الأساسية والمؤسسات.

ثالثا، ترى إندونيسيا أنه من الضروري تعزيز تقديم الدعم لبناء السلام والتنمية في دارفور. إن انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المستمر، على أساس الاحترام المتبادل والملكية الوطنية، أمر أساسي للحيلولة دون الانتكاس مرة أخرى إلى النزاع. وإندونيسيا تدرك أهمية التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لبناء السلام في دارفور، وكذلك دور هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام كعامل تمكيني بالغ الأهمية لعملية الانتقال. كما نرحب بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل دارفور لضمان توفير تمويل كاف لفريق الأمم المتحدة القطري. وثمة فرصة في استكشاف إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا الثابت لأشقائنا وشقيقاتنا السودانيين في سعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار. وقد أسهمنا بشكل ملموس في ذلك الصدد من خلال حفظة السلام لدينا. ودارفور قد قطعت شوطا طويلا. وتقع المسؤولية على عاتقنا جميعا – الحكومة السودانية والمجتمع الدولي – لتوطيد الإنجازات التي تحققت حتى الآن لا المخاطرة بها. وفي الختام، السكان المدنيون هم الجانب الأكثر أهمية.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية المفصلة بشأن زيارتها الأخيرة إلى دارفور. ونرحب بالتزامها بالمناقشات بشأن الانسحاب النهائي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من دارفور.

فيما يتعلق بالحالة قيد النظر، نرحب بما ورد في التقارير من أنباء عن الهدوء والاستقرار النسبيين في دارفور، باستثناء بؤر

التوتر في منطقة جبل مرة، حيث يستمر الصراع بين الحكومة والقوات المتمردة لجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. ويسرنا الانخفاض الذي حدث مؤخرا في حوادث العنف القبلي والنزاعات الناجمة عن تدمير المحاصيل. لكن من دواعي القلق أن الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية لا تزال بدون حل وأن النزاعات الناجمة عن المنازعات على الأراضي التي تؤثر على الأشخاص المشردين داخليا لدى عودتهم إلى أماكنهم الأصلية لا تزال جارية.

ومما يثير القلق بوجه خاص أيضا الهجمات والتهديدات المستمرة على العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ومنع أفراد في العملية المختلطة من الوصول إلى بعض المناطق، ولا سيما جبل مرة. ونشجع حكومة السودان على مواصلة تنفيذ مبادرات مثل نزع سلاح السكان المدنيين، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ومن ناحية أخرى، نشعر بالتفاؤل حيال التقدم المحرز في عملية السلام في دارفور، كالتوقيع على الاتفاق الإطاري لما قبل التفاوض بين الحكومة وجيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة، والذي عقد اجتماعه في برلين في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بوثيقة الدوحة، نشدد على الحاجة الملحة إلى تنشيط ذلك التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بعودة المشردين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وكذلك ضرورة الوفاء بوعود المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والسلام المستدامين في البلد.

لكننا نشعر بالقلق لأنه، في الآونة الأخيرة نتيجة لاندلاع الاحتجاجات في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تأجلت تلك العملية. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير الأخيرة بما اتخذته الحكومة من إجراءات، مثل إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد وحل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وما يترتب عليها من آثار على عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بعملية السلام لكفالة وقف كامل ونهائي لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى السكان المتضررين من النزاع.

ومن الجوانب الأخرى التي نوليها أهمية خاصة العنف ضد النساء والفتيات. وبالرغم من ما ورد في التقارير من تراجع في تلك الحوادث، فإن ما يثير القلق هو أن توفير الحماية للفتيات والنساء من العنف الجنسي لا يزال يشكل تحديا لعملية السلام في دارفور. إن ارتفاع مستويات التهديد بالعنف الجنسي يقيد حرية النساء والفتيات في المناطق القريبة من مخيمات اللاجئين ومناطق عودة الأشخاص المشردين، ولا سيما في منطقة جبل مرة، في سياق الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد. ونشجع إجراء المزيد من المناقشات بين حكومة السودان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بشأن وضع إطار للتعاون للوقاية والاستجابة في تلك الحالات.

علاوة على ذلك، وصف النزاع في دارفور بأنه أول نزاع ناجم عن تغير المناخ. وذلك يمثل أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي، إذ يشكل إحدى أولويات الجمهورية الدومينيكية. إن منطقة دارفور منطقة بيئية متنوعة تضررت من موجات الجفاف وتشهد مباشرة على زحف الصحراء. ذلك التعزيز لعملية التصحر والجفاف قد أسفر ببطء عن تراجع توافر الموارد الطبيعية التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة والتعايش السلمي.

قال الأمين العام السابق بان كي – مون إن النزاع في دارفور بدأ كأزمة بيئية ناجمة جزئيا على الأقل عن تغير المناخ. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيستمر ارتفاع درجات الحرارة في العقود المقبلة في السودان، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٧٠ في المائة في زراعة الحبوب مثل الذرة الرفيعة. ويساورنا القلق إزاء الآثار التي قد تترتب عن دورة النزاع والجفاف على

المستوى المجتمعي والزيادة في عدد النزاعات القبلية على ندرة المياه. ولذلك، إضافة إلى القلق الذي أعربنا عنه بالفعل، نعتبر تلك الحالة فرصة للمجلس للتصدي للمخاطر المرتبطة بتلك الظواهر المناخية بطريقة موحدة ومن خلال نهج عملي ودورها بوصفها عناصر مضاعفة للهشاشة والضعف وعوامل لنشوب النزاعات.

وفيما يتعلق بالعملية الحالية لتقليص قوام العملية المختلطة وحصر العمليات على منطقة جبل مرة، نفهم أنها ينبغي أن تكون عملية تشغيلية وليس حدا من المسؤلية عن رصد حقوق الإنسان وحماية المدنيين في دارفور. ومن الضروري كفالة عملية الانتقال السلس والمنظم التي تشمل السلطات المحلية والإدارات الأصلية والمشردين داخليا والشباب والنساء. ويجب أن يجسد أي خفض للقوام التحسينات الحقيقية في الحالة في الميدان والتأكيدات بأن فريق الأمم المتحدة القطري سيتوفر له ما يلزم من الموارد والدعم من أجل سد الثغرات التي قد تنشأ.

علاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نكفل إجراء أي تسليم أو عمليات نقل في المستقبل أو إغلاق لمكاتب الدعم أو مواقع الأفرقة بالتشاور مع السلطات المحلية ولمصلحة الطوائف، مع الاهتمام بحقوق الإنسان للأفراد. وإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة السودانية الاضطلاع بدورها بوصفها الطرف الرئيسي المسؤول عن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية للشعب السوداني بالتعاون مع الأمم المتحدة والكيانات الأخرى.

يجب على حكومة السودان أن تتولى زمام هذه العملية على الصعيد الوطني، وأن تلتزم بالعمل بصوره بناءه وفعاله من أجل الوفاء بالمعايير التي وضعها الأمين العام وضمان نجاح عمليه الانتقال. ونحن ندعوها إلى النظر في السماح للبعثة بالعودة إلى مناطق عملياتها السابقة في حالة اندلاع المزيد من النزاعات. ومن الضروري أيضا ضمان شفافية عمليه العدالة بالنسبة للرجال والنساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها كلا الجانبين خلال النزاع. ويجب الاستماع إلى أصواتهم. ويجب التحقيق في جميع الادعاءات بشكل سليم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية المفصلة عن الحالة في دارفور، وانطباعاتها الخاصة عن رحلتها الأخيرة إلى السودان.

إننا نتشاطر تقييم زملاءنا للحالة الراهنة في دارفور ونلاحظ استمرار استقرار الحالة بوجه عام في المنطقة. ويسرنا أنه لم تحدث أي اشتباكات مسلحة كبيرة منذ وقت طويل وأن النزاعات القبلية شبه معدومة. ومن المشجع أن حكومة السودان تنفذ على العموم وبنجاح حزمة من التدابير لجمع الأسلحة من السكان، وهي تفعل الكثير من أجل تطبيع الحالة في دارفور. وننوه بدور الخرطوم البناء في تسوية المسائل الإقليمية، بما في ذلك مساهمتها في النهوض بعملية السلام في جنوب السودان، وينبغي لنا أن نخص بالذكر الجهود التي يبذلها السودان عموما والرئيس عمر البشير شخصيا بشأن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أدت إلى التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يؤسفني أنني مُضْطَرٌّ للإشارة هنا إلى أن عددا من زملائنا الغربيين استخدموا مرة أخرى جلسة اليوم بشأن الحالة السياسية في دارفور لانتقاد القيادة السودانية فيما يتعلق بأمور لا علاقة لها بالموضوع، وهو أسلوب غير مقبول البتة. ومن الأهمية بمكان تقييم آفاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) فقط في ضوء الحالة في دارفور نفسها. إننا لن نؤيد محاولات جر أي مسائل أخرى تتعلق بالحالة الداخلية في السودان إلى هذه المناقشة. وفيما يتعلق بدارفور بشكل مباشر، ونظرا للزخم الإيجابي في المنطقة، فإننا نعتقد أنه من المهم مواصلة عملية سحب العنصر العسكري للعملية المختلطة وفقا للقرار

٢٤٢٩ (٢٠١٨). ونتشاطر الرأي القائل بأنه من أجل تفادي العودة إلى النزاع، من المهم منع حدوث فراغ في السلطة في المنطقة، والتركيز على بناء قدرات مؤسسات الدولة في دارفور. وهذا هو الهدف من المفهوم الانتقالي لأداء العملية المختلطة الموافق عليه في القرار، المصمم لدعم شعب السودان في بدء مرحلة بناء السلام من التسوية في دارفور.

وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في القاهرة ومؤتمر الدوحة في آذار/مارس ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١٣، التي نعتقد أنها بلا شك ستساعد، إلى جانب تخفيف الجزاءات المفروضة من جانب واحد على السودان، في تطبيع الحالة الاجتماعية والاقتصادية في السودان ككل وكذلك حل المسائل المرتبطة بالجهود لبناء السلام وتوطيد الأمن في دارفور. ونعرب عن ارتياحنا لأن تم الوفاء بمعظم أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام ٢٠١١.

ونأسف لحقيقة أنه على الرغم من المعارضة المسلحة المتشددة قد عززت وجودها على أرض الواقع، فقد واصلت محاولاتها لتقويض الحالة والتحريض على اندلاع أعمال عنف جديدة في المنطقة. وقد دأبنا على إدراك أن عملية السلام في دارفور قد جمدت بفضل الموقف التفاوضي غير المساعد التي يتبناه جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. ومن المؤسف أن الأمانة العامة ما زالت تلجأ إلى معادلات خاطئة برفضها التسليم بذلك أساسا. ونعتقد أن مغازلة المعارضة المتشددة لا تعمل سوى على الإضرار بعملية السلام، وأنه لا ينبغي للرعاة الخارجيين للمعارضة السودانية أن تشجع المعارضة المتشددة على عقد اجتماعات في عواصمهم، وإنما يتعين عليهم العمل بنشاط على إقناع من يحموهم أن يقدموا طلبات أكثر واقعية.

وقد لاحظنا أنه في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ومن خلال وساطة الاتحاد الأفريقي، تم إبرام اتفاق مفاوضات ابتدائية مع الجهات غير الموقعة على وثيقة الدوحة. ويؤسفنا أنه لم يدم طويلا. ونعتبر أنه تنازل آخر من جانب الحكومة للمعارضة المتشددة، ونأمل أن نراها تثمر عن جهود تقارب جدي من جانب الأخيرة. وإذا لم ينصاع عبد الواحد نور لطلب الاتحاد الأفريقي المشاركة في عملية التفاوض دون شروط، فنحن على استعداد للنظر في إمكانية فرض جزاءات عليه من خلال مجلس الأمن.

ونعتقد أن وضع الشروط المسبقة الضرورية في دارفور ستمكننا من التوصل إلى الانسحاب الكامل للبعثة وفقا للإطار الزمني المبين في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، وهو نهاية عام ٢٠٢٠.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، بداية، أتقدم بالشكر للأمينة العامة المساعدة، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها القيمة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وزيارتها إلى السودان. كما أشكر السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو والسيد مراد وهبة على تواجدهم معنا. سنحدث اليوم عن أربعة أمور متعلقة بدارفور، وهي الوضع الأمني في دارفور، والنازحون، واستراتيجية خروج العملية المختلطة، وأخيرا المرحلة الانتقالية وبناء السلام.

بالنسبة للوضع الأمني، منذ أعوام، وقبل انضمام الكويت لمجلس الأمن، وإلى يومنا هذا نجد الوضع الأمني في دارفور في تحسن مستمر، باستثناء القتال الذي يتسبب فيه فصيل واحد رافض للعملية السلمية منذ بدايتها دون رادع. لذلك، نؤكد مجددا على ضرورة دعم جهود السودان في بسط سيادته على أراضيه، بما في ذلك الاضطلاع بمسؤوليته الأولية في حماية المدنيين، في ظل تخفيض المكون للعملية المختلطة، تأكيدا للاستقرار المتواصل في دارفور، وعلى تراجع الحاجة للقوات الأممية العسكرية هناك.

بالنسبة للنازحين، يظل النازحون، والمدنيون عموما، على قمة اهتماماتنا في المجلس، ولذلك فإن عودتهم الآمنة والكريمة والطوعية يجب أن تظل هدفنا المشترك، لما تمثله تلك العودة من دليل على التعامل الجيد مع الأسباب الجذرية للنزاع،

دون إدخال أو استحداث مؤشرات ومقاييس جديدة. وهنا نود الترحيب بالتعاون المتواصل بين العملية المختلطة والجهات الحكومية والأهلية في دارفور في الاجتماع بالنازحين، مثلما شهدنا في نيالا العام الحالي، حيث إن استمرار التواصل مع النازحين سيقربنا من تحقيق عودتهم المنشودة.

بالنسبة لاستراتيجية الخروج، نرحب ونؤكد على ضرورة استمرار السودان وشركائه في العمل على إنجاز ما تبقى من بنود وثيقة الدوحة، تمهيدا لخروج العملية المختلطة العام القادم، حيث تظل تلك الوثيقة ركيزة الحل في دارفور، خاصة وأننا ننادي في مجلس الأمن بأولوية الحلول السياسة لتحقيق ولايات عمليات حفظ السلام. ويطيب لي أن أشيد بالزيارة الثلاثية لمساعدي الأمين العام إلى السودان، التي استمعنا لإحاطة إعلامية بشأنها، والتي تأتي في وقت مناسب وتلبية لولاية العملية المختلطة المتغيرة سعيا لخروجها بالسلاسة المطلوبة. بالنسبة للمرحلة الانتقالية وبناء السلام، فإن دعم السلام واستدامته في دارفور، يتطلب منا متابعة دقيقة لحاجات حكومة السودان والعملية المختلطة في دارفور، ولذا فإن الزيارة المذكورة تأتي كتطور مطلوب ومرحب به بعدما اجتمعنا في أيلول/سبتمبر الماضي على هامش الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة لمناقشة بناء السلام في دارفور. ولقد حان الوقت لنسارع من جهودنا جميعا نحو مساعدة السودان وشعبه وأنفسنا، في تحقيق مثال يحتذى به للانتقال من حفظ السلام إلى بنائه ما بعد النزاع.

وختاما، نجدد استعدادنا لدعم جهود الأمانة العامة في تقييم متطلبات المرحلة القادمة، ونجدد دعوتنا لدعم من السودان نحو استكمال الاستقرار والسلام الشامل في أراضيه، مثلما يقوم بذلك السودان في دول جواره.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامي. وبالتعاون مع الأمين العام المساعد وهبة، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمين العام المساعد فرنانديز – تارانكو، مكتب دعم بناء السلام، قامت السيدة كيتا مؤخرا بزيارة مشتركة وحسنة التوقيت جدا إلى السودان أفضت إلى السلام والاستقرار في دارفور، وتعزيز التنفيذ السلس للخطة الانتقالية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد).

لقد ظلت الحالة الأمنية مستقرة عموما في دارفور على مدى السنوات القليلة الماضية. ومنذ النصف الأخير للسنة الماضية، والذي في أثنائه قامت العملية المختلطة بنقل مسؤوليتها عن الأمن تدريجيا إلى حكومة السودان، ظلت الحالة مستقرة. وتقدر الصين مساهمة العملية المختلطة في صون السلام والاستقرار في دارفور، وترحب بتعزيز الحكومة السودانية الطوعي للحوكمة وبناء القدرات الأمنية في دارفور، وبحملتها المتواصلة لجمع الأسلحة، وجهودها للتواصل كذلك مع الجهات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ونحن على ثقة بأن تلك التدابير ستفضي إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في دارفور. وفي الوقت نفسه، فإن دارفور بالرغم من ذلك، ما زالت تواجه مشاكل التوترات القبلية والمشردين داخليا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحدودة نسبيا. ولدي ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، من الضروري أن يستمر النهوض بعلمية التسوية السياسية لدارفور. وحكومة السودان ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي لمسألة دارفور. وهناك بعض المعارضة والجماعات المسلحة في دارفور، التي ينبغي أن تلقي أسلحتها وتشارك بنشاط في عملية السلام وتعمل على حل المشاكل بالوسائل السلمية مثل الحوار والتشاور. وعلى البلدان ذات النفوذ أن تعمل بهمة للضغط عليها.

ثانيا، ينبغي إيلاء الأولوية إلى مساعدة الحكومة السودانية في تعزيز بناء قدراتها. وعلى الرغم من أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن الإقليمي في دارفور، ينبغي على المجتمع الدولي أن ينشط في المساعدة على تعزيز بناء

قدراتها من أجل الحفاظ على القانون والنظام والمراقبة الأمنية بغية مساعدة قواتها الأمنية على تولي مسؤوليتها الكاملة عن الأمن من العملية المختلطة في أقرب وقت ممكن وضمان انسحاب العملية المختلطة من دارفور في عام ٢٠٢٠، وفقا لخارطة الطريق. وفي ضوء التطورات الأخيرة، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بسرعة على إجراء استعراض بهدف رفع الجزاءات عن السودان في نهاية المطاف.

ثالثا، ينبغي أن نسرع بعملية إعادة الإعمار في دارفور. وفي ضوء احتياجات السودان، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي بصورة فعالة. وينبغي أن ينصب التركيز الفوري على مساعدة الحكومة في معالجة عودة وتوطين الأشخاص المشردين داخليا، وبناء الهياكل الأساسية المحلية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي. ونرحب بتقديم الدعم اللازم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام إلى إعادة البناء والتنمية في السودان.

وقد دعمت الصين باستمرار عملية السلام في دارفور، وهي إحدى البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في العملية المختلطة. ولقد قدمنا مساهمات إيجابية في صون السلام والاستقرار في دارفور على مر السنين، ونود مواصلة بذل جهود متضافرة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل القيام بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيدة ورونيسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة، ولا سيما تعليقاتها على الزيارة التي قامت بها إلى السودان. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره الأخير (S/2019/44) عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وترحب بولندا بتحسن الحالة الأمنية في دارفور. وفي الوقت نفسه، ندرك أن التقدم المحرز غير مستقر وقابل للانتكاس، لأن الأسباب الجذرية للنزاع لم تتم معالجتها بالكامل. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن استمرار الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد في جبل مرة وما يترتب عليها من عواقب بالنسبة للسكان المدنيين. كما أننا نشعر بالأسف لأن نلاحظ أن حالة حقوق الإنسان في دارفور لا تزال محفوفة بالمشاكل. ونندين بشدة العنف الجنسي والجنساني، واستهداف السكان المدنيين، وخاصة أشدهم ضعفا – كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة والمشردين داخليا – بما في ذلك بواسطة موظفي الأمن الحكوميين. وفي رأينا، أنه ينبغي لحكومة السودان ألا تدخر جهدا من أجل مساءلة الجناة، وينبغي أن تبذل قصارى جهدها لمكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير الأمن وكفالة سيادة القانون في دارفور. وفي هذا السياق، نرى أيضا ضرورة تعزيز قدرة مؤسسات الدولة ووكالات إنفاذ القانون، ونحث الحكومة على مواصلة التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن الحل الوحيد الممكن للنزاع في دارفور هو الحل السياسي. وفي هذا السياق، رحبنا بالتوقيع في برلين في كانون الأول/ديسمبر على الاتفاق بشأن المفاوضات المبدئية، ولو أننا نأسف لأن الحالة الداخلية الحالية في السودان قد أدت إلى فقدان ذلك الزخم الأخير في عملية السلام.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، فإننا نرحب بكون إعادة تشكيل البعثة تسير وفقا للخطة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يرصد عن كثب الأثر الناجم على أرض الواقع عن تقليص حجم العملية المختلطة، بغية التأكد من أن المكاسب التي تحققت في دارفور لن تتعرض للخطر. وينبغي أن تخضع حكومة السودان للمساءلة لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات لخروجها. وينبغي التعويض عن تخفيض قوام القوة بزيادة وجود فريق الأمم المتحدة القطري،

ومن المهم خاصة، التأكد من حيازة فريق الأمم المتحدة القطري للموارد الكافية والملائمة للاضطلاع بأعماله في دارفور.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه أثناء الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام ينبغي التركيز بشكل خاص على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في دارفور في مجالات تقديم الخدمات الصحية والوظائف، والتعليم، والتجارة، والبنية التحتية الاقتصادية الأساسية، والزراعة، وعلى ترسيخ سيادة القانون بشكل فعال في جميع أنحاء دارفور. ويعد التعاون بين حكومة السودان والسلطات المحلية في دارفور، والعملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي الانضمام إلى تلك الجهود، وأن يدعم الانتعاش والتنمية في دارفور بغية تجنب الانتكاس إلى الصراع. وفي هذا السياق، نأمل أن نرى وضع الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لدارفور في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن، مما يمكن معه تبسيط المساعدة الدولية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري على استمرار تفانيهم وإسهامهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في دارفور.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة، وللأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية الهامة.

ويفيدنا تقرير الأمين العام الذي يقدم كل ٩٠ يوما (S/2019/44) بأن دارفور لم تكن أبدا أكثر استقرارا منذ إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لأول مرة. لقد تراجع العنف القبلي وتحسنت الحالة الأمنية على الرغم من استمرار الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة.

بيد أننا نلاحظ بقلق، في سياق الاستقرار المتزايد هذا، التدابير الأخيرة الصادرة عن الحكومة التي قد تعرض للخطر التقدم المحرز في دارفور. ونشير، على وجه الخصوص، إلى حالة الطوارئ التي أعلنت في جميع أنحاء البلد وحل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. فذلك أمر يتسم بحساسية خاصة عندما نسلم بأنه ما من سبيل عدا الاتفاق السياسي يمكن أن يحقق السلام المستدام في دارفور.

وقد كان اتفاق التفاوض المبدئي بين الحكومة وبعض الجماعات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خطوة هامة نحو تحقيق السلام في دارفور، في انتظار بدء المفاوضات بين جميع أطراف النزاع. ويبقى علينا الآن أن ننتظر لنرى أثر التدابير المفاجئة على هذه العملية، التي تدخل مرحلة معقدة بسبب الانسحاب التدريجي للبعثة. ونكرر، في هذا السياق، دعوة جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في دارفور بشكل نهائي لحل المسائل الموضوعية المعلقة، مثل استخدام الأراضي والموارد الطبيعية، عن طريق الحوار.

وفي مجال حقوق الإنسان، نشجب استمرار الانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية، التي ينسب العديد منها إلى القوات المسلحة السودانية، مع تعرض النساء والأطفال للخطر بوجه خاص. ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات شديدا. إن التنفيذ السريع لإطار التعاون بين حكومة السودان والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي والتصدي له، في هذا السياق، أمر في غاية الأهمية. ونعتقد أنه من الضروري أن تتمكن العملية المختلطة من ممارسة ولايتها في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة، التي تعاني بوجه خاص من هذه الآفة. ولذلك، فإنني أدعو الحكومة إلى كفالة أن يكون للبعثة والعاملين في المجال الإنساني إمكانية وصول من دون قيود إلى تلك المنطقة.

ومن جهة أخرى، يسرنا أن نرى أن تنسيق العملية المختلطة الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات المحلية قد

أدى إلى انخفاض ملحوظ في حدة العنف بين القبائل. ونرحب بالجهود الرامية إلى معالجة العوامل المحركة للنزاع، مثل الوصول إلى موارد المياه وإعادة تأهيل مراكز الشرطة المحلية والمحاكم الريفية. ونرحب، في هذا السياق، بعودة السكان النازحين إلى ديارهم الأصلية، الأمر الذي نأمل في أن يتواصل مع توفير ما يكفي من خدمات أساسية. ويسرنا كذلك سير عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة على النحو المقرر لها. ونقدر الجهود التي يبذلها موظفو البعثة وفريق الأمم المتحدة للاضطلاع بالعملية الانتقالية، مع التركيز على الأولويات المحددة.

ولذلك السبب، نرحب كذلك بالزيارة المشتركة التي قام بها مؤخرا الأمناء العامون المساعدون الثلاثة – بينتو كيتا وأوسكار فرنانديث – تارانكو ومراد وهبه – ونشير إلى الحاجة إلى إسهام الجهات المانحة في تلك الجهود. إن تعبئة الموارد ستكون أمرا ضروريا من أجل تيسير نجاح عملية بناء السلام في الأجل الطويل. ونشدد، في هذا الصدد، على أهمية إيلاء الأولوية للاستثمارات في التنمية بغية تحقيق السلام المستدام.

وأخيرا، نعيد تأكيد دعمنا للاتحاد الأفريقي ولفريق الأمم المتحدة والوكالات التابعة للمنظومة، ولا سيما للعملية المختلطة، على الجهود المضنية التي تبذلها من أجل تحقيق الانتقال الناجح في دارفور في ظل التحديات الهائلة التي تواجهها كل يوم.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بجلسة اليوم المكرسة لتناول آخر تطورات الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، على إحاطتها الإعلامية الشاملة في أعقاب زيارتها الناجحة إلى السودان.

تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف، في أعقاب اندلاع الاضطرابات الاجتماعية – السياسية التي أدت إلى خسائر في الأرواح وأضرار مادية، إلى ممارسة ضبط النفس وتشجع حكومة السودان على مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد حلول للأسباب الجذرية لهذه الأزمة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في العملية السياسية الجارية في دارفور. كما تحث جميع أصحاب المصلحة السودانيين على العمل بطريقة توافقية لتهيئة ظروف من الشفافية والمصداقية للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن بلدي يرحب بالاستقرار النسبي الذي ظلت تتمتع به دارفور منذ عدة أشهر. بيد أنه يعرب عن استيائه إزاء استئناف الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد في جبل مرة. إن هذه الحالة هي السبب الجذري لتشريد السكان، والخسائر في الأرواح البشرية واستمرار العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وتدعو كوت ديفوار الطرفين المتحاربين إلى إعطاء الأولوية للحوار كوسيلة لحل الخلافات بينهما. وتدعم، في هذا الصدد، دعوة الأمين العام عبد الواحد إلى الانضمام إلى عملية السلام من دون إبطاء من أجل الإنهاء التام للأزمة.

ويلاحظ بلدي بارتياح، في هذا السياق، التوقيع في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على اتفاق مبدئي بين الحكومة والحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، كمقدمة لمفاوضات السلام المقبلة. وهو يرحب بهذه الإنجازات التي يسرها الرئيس تابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ويأمل في أن تساعد على تهيئة الظروف من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة في دارفور.

كما يرحب وفد بلدي بالانخفاض الكبير في العنف القبلي بفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها السلطات الوطنية والمحلية والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويؤكد على الحاجة، في هذا الصدد، إلى البحث عن حلول مناسبة للمسائل المتعلقة بالأراضي والصعوبات المتصلة بالحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وعلى الصعيد الإنساني، ترحب كوت ديفوار بالتحسن في الأمن الغذائي بفضل الظروف المناخية المواتية خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، فإن بلدي يثني على العمل الرائع الذي قامت به قوات الشرطة السودانية، التي حلت محل عناصر شرطة العملية المختلطة في تأمين بعض مخيمات النازحين. بيد أنه يشير بقلق إلى ملاحظات تقرير الأمين العام عن تكرار أعمال العنف ضد المدنيين، ولا سيما في منطقة جبل مرة، وازدياد العنف الجنسي ضد النساء (S/2019/44). وفي هذا السياق، تعتقد كوت ديفوار أن من المهم كفالة تعزيز قدرات المؤسسات القضائية من أجل المساعدة على إرساء سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية في دارفور، يدعم بلدي الجهود المتواصلة التي تبذلها الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لضمان الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور. كما يرحب بالدعم المتعدد الجوانب الذي وفرته العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان، لا سيما في مجالي تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة. ويؤكد بلدي من جديد، في ضوء تجربته الخاصة، على الحاجة إلى إنشاء مؤسسات قوية لضمان سيادة القانون وتعزيز الملكية الوطنية لهذه المسألة بهدف بناء السلام.

وفي الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم اللازم لكفالة تمويل الانتقال وتلبية احتياجات دارفور الإنمائية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

أولا وقبل كل شيء، أشكر السيدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في دارفور وعلى زيارتها إلى المنطقة. كما نرحب بحضور ممثل حكومة السودان في جلسة اليوم.

تجدر الإشارة، من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة كيتا، إلى أن الحالة العامة في دارفور قد استقرت لحد كبير على مدى الأشهر القليلة الماضية. وما زلنا نتابع عن كثب تطور الحالة في الميدان، ويشجعنا أنه تم إحراز تقدم من حيث الاستقرار والخطوات الإيجابية الجارية. فقد خلت المنطقة من أعمال العنف الخطيرة منذ عدة أشهر، وهو دليل آخر على التقدم المحرز فيما يتعلق بدارفور.

غير أنه، وكما ذكر سابقا، لا يزال يساورنا قلق إزاء أعمال العنف التي لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على السكان في جبل مرة. وبالفعل فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بالقلق إزاء استمرار هشاشة الحالة الإنسانية، والصعوبات التي يواجهها الأشخاص النازحون العائدون إلى أراضيهم، فضلا عن استمرار العنف الجنسي. وفي هذا السياق، يشجع بلدي جميع أطراف النزاع على تجديد التزامها بالعملية السياسية على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والكف عن الدخول في اشتباكات مميتة، لإنها تظل تتسبب في وفيات لا مبرر لها وفي تشريد المدنيين.

وندعو البلدان التي تستضيف الحركات المسلحة إلى الالتزام بالسعي إلى إيجاد حل دائم وسلمي في منطقة دارفور. وفي ذلك الصدد، ترى جمهورية غينيا الاستوائية أنه من أجل النجاح في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة التي ما زالت تؤدي إلى أعمال العنف المتصلة بمنازعات الأراضي، فإن هناك ضرورة لبذل جهود الوساطة والمصالحة بغية إنهاء النزاع ومنع عودة نشوبه.

ونلاحظ أن إحلال السلام في دارفور سيكون خطوة حازمة نحو تحقيق تطلعات أفريقيا المشتركة لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ونشيد بحكومة السودان لدعمها للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وللجهود التي بذلتها في إطار برنامج جمع الأسلحة. ويعدُّ التنفيذ الكامل لهذا البرنامج أمرا أساسيا للحفاظ على السلام السائد

حاليا في دارفور واستعادة السلام الدائم في المنطقة. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الهام في منطقة جبل مرة الآن.

وتحث جمهورية غينيا الاستوائية حكومة السودان على تحسين البيئة الأمنية في الإطار السياسي من خلال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بهدف الوقف النهائي لإطلاق النار. ولأجل تحقيق ذلك الغرض، يجب تعزيز الدعم المقدم للعملية السياسية التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وتوسيع نطاقه. ونرحب في ذلك الصدد، بالتوقيع على اتفاق المفاوضات الابتدائية في كانون الأول/ديسمبر في ألمانيا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يهنئ الحكومة السودانية، والسيد مامابولو، الممثل الخاص المشترك ورئيس العملية المختلطة، وجميع أفراد العملية المختلطة، ويدعوهم إلى مواصلة العمل على تحسين الظروف المعيشية لسكان دارفور. ويجب ألا يؤدي الانسحاب المحتمل للعملية المختلطة إلى فراغ في السلطة من شأنه أن يساعد على عودة نشوب النزاع. ومن المهم أن تظل المنطقة سلمية حتى تكون إعادة البناء بعد انتهاء النزاع فعالة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): اسمحوا لي في البدء أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للتداول حول التقرير الدوري للأمين العام (S/2019/44) عن الأوضاع في دارفور وعن عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتعافي وإعادة التعمير، والتي ستكون محور بياني هذا. ونشكر الأمين العام على تقريره المعروض أمامكم (S/2019/44). كما نشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وفريقها المرافق. ونشكرها على إحاطتها القيمة اليوم بعد زيارتها وفريقها المرافق إلى السودان قبل أقل من أسبوعين. وهي زيارة أو هي زيارات نقوم بتسهيلها في كل وقت يطلب منا ترتيبها والموافقة عليها. بكل سرور تيسير الزيارات المقبلة في أي وقت تقديم الطلب المناسب.

ينعقد هذا الاجتماع ومسيرة الاستقرار تتعز في دارفور يوما بعد يوم، وهو ما أكده قرارا مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) و ٢٢٩٦ (٢٠١٦) وذلك يعكس ما سبق وأن توصلت إليه حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٥ عبر فريق العمل المشترك حول ضرورة خروج تدريجي وممرحل وسلس للبعثة المختلطة من دارفور. ونحن الآن سعيدون بأن موقف مجلسكم الموقر ينسجم تماما مع الموقفين الوطني والإقليمي في هذا الصدد.

يأمل وفد بلادي أن تجد عملية الانتقال من حفظ السلام إلى التعافي والاستقرار وبناء السلام وإعادة الإعمار ذات الدعم الذي وجدته البعثة المختلطة، وذلك حتى ندعم التطور الكبير والمطرد الذي شهدته الأوضاع الأمنية في دارفور بجهود موازية لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولمعالجة إفرازات النزاع في دارفور منطلقين من أن ضعف التنمية كان هو العامل الرئيسي وراء اندلاع التمرد في دارفور، مع أخذنا في الاعتبار الرباط الوثيق والعضوي بين السلام والتنمية، واستحالة تحقيق أحدهما دون الآخر.

وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي أن تكرس جهود جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لدعم جهود حكومة السودان لتثبيت الاستقرار وبناء السلام وإعادة الإعمار في دارفور، خاصة في محاور إعادة توطين النازحين واللاجئين، والتسريح ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة، والمساهمة في بناء قدرات الحكومة خاصة على المستوى المحلي، وتوفير فرص العيش الكريم للشباب الذين يمثلون أكثر من ٦٥ في المائة من سكان دارفور.

ويطيب لي أن أعلن ومفوضية الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس المقبل لإجراء استعراض استراتيجي للعملية المختلطة، على

هدى القرارين ٢٣٦٣ (٢٠١٧) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨)المذكورين وإعمالا لهما لترسيم خطى الخروج النهائي للبعثة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وكما تعلمون، فإن الخروج النهائي لا يعني سوى النجاح النهائي في تحقيق الهدف الذي تم نشر البعثة لبلوغه في عام ٢٠١٧، وهو نجاح وطني وإقليمي وأممي مشترك ليأخذ ذلك مكانه اللائق في إرث وأدبيات التسوية السلمية للنزاعات في العالم.

يحق لنا جميعا أن نحتفي بما تم إنجازه حتى اليوم، ويحق لنا الآن أن نستذكر سويا تفاعل وتنامي الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي تمثلت في إبرام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الشهر، وتحديدا في ٦ شباط/فبراير، وما تم قبل ذلك من إبرام الاتفاقية المنشطة لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وكما تعلمون جميعا، فإن التجربة الثرة المتراكمة للسودان وللسودانيين كانت محور ومركز هذين الإنجازين الكبيرين، وهما لا ينفصلان عن التجربة الناجحة للبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهكذا فإن تجربة البعثة وإرثها وكسبها قد انداحت دائرتها كما قلنا إقليميا ودوليا.

وأودّ، سيدي الرئيس، أن أشير إلى بعض النقاط الهامة التي تحدّث عنها السادة أعضاء هذا المجلس.

ولا بدّ لنا، أولاً، من أن ندرك أن موضوع هذه الجلسة، كما تعلمون جميعاً، يتعلّق بإقليم دارفور بولاياته الخمس، ولا يتعدّاه إقليمياً أو جغرافياً بأي حال. وإذا أراد المجلس، وأنتم أعضاؤه، لأي مسوّغ أن يتحدّث عن الوضع في أي مكان آخر داخل الدولة السودانية ذات السيادة الكاملة غير المنقوصة على أرضها، فإن عليه أولاً أن يتفق على ذلك على أساس النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن لعام ١٩٤٧، بالأغلبية أو التوافق. هذا تعلمونه أكثر مني. وإذا جئنا للمسؤوليات المشتركة بالنسبة للوضع في السودان عامة، فلا بد أن نستذكر أمراً هاماً، وهو أن السودان ما فتئ يعاني منذ أكثر من ثلاثة عقود متصلة من جزاءات انفرادية لا سند لها في القانون الدولي ولا يُجيزها ولا يعترف بها مجلس الأمن.

هذه الجزاءات طالت الملايين من الفئات الضعيفة وسط المدنيين من النساء والأطفال وكبار السن، وحرمت السودان من احتياجات أساسية، نسوق مثلاً عنها قطع الغيار للطائرات، مما أدّى للأسف الشديد إلى سقوط الطائرات المدنية من الجو وعجز الخطوط الجوية السودانية، أشهر الخطوط الأفريقية منذ عام ١٩٤٧. كذلك، حُرم السودان من حقوقه بوصفه بلداً في مرحلة ما بعد النزاع وكدولة مثقلة بالديون وكذلك كدولة تنتمي لمجموعة أقل البلدان نمواً، وكذلك كدولة تستضيف أكثر من مليوني لاجئ. وواحد من هذه المعايير التي ذكرتها على سبيل المثال كفيلٌ بجعل السودان دولة مستحقة للإعفاء الكامل من الديون التي تُثقل كاهلها، والمعاملة الخاصة في المؤسسات المالية والدولية، وهو ما نجد عقابيل وعقبات أمام تحقيقه. كذلك، لم يفِ شركاء السلام بوعودهم التي قطعوها في الجانب الاقتصادي عند إبرام اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، ثم تقرير مصير جمهورية جنوب السودان سلمياً في عام ٢٠١١ بناء على اتفاق السلام الشامل. وأدار شركاء السلام، للأسف، الذين نجد بعضهم أعضاء هنا دائمين في مجلس الأمن، ظهرهم لهذه الوعود وأداروا ظهرهم لما التزموا به.

يدرك كل أعضاء المجلس، كما يدرك المجتمع الدولي، أن جوهر النزاع في دارفور تنموي وأنه يتعلق، كما تفضّل السيد المندوب الدائم لجمهورية الدومينيكان، بطريقة لا جدال حولها بالتدهور البيئي والتصحّر الذي ضرب ويضرب منطقة الساحل الغربي في أفريقيا حتى هذا اليوم. وأستذكر معكم ما قاله الأمين العام السابق للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧، عند توليه منصبه أميناً عاماً للأمم المتحدة، بأن ذكر أن السبب الجوهري للنزاع

هو التدهور البيئي. وأذكر في ذلك الحين أنه قد تعرّض لهجوم إعلامي شرس، وأذكر ما كتبته صحيفتا نيويورك تايمز وواشنطن بوست في هذا الصدد. ومع ذلك، يختار البعض أن يُثقل هذا النزاع بأسباب سياسية بعيدة، ويحاول، مثلاً، تجربة نظام المحكمة الجنائية الدولية الجديد فيه بكثير من الاقتصار والتعسف وتشويه الحقائق.

تعلمون أن جبل مرة، حسب قرار مجلسكم ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، منطقة لها وضعها وترتيبها الخاص حسب هذا القرار. ولا نتّفق بأن فيها مليونان من البشر إذا علمنا أنها جزء صغير من ولاية واحدة ضمن خمس ولايات تشكل منطقة دارفور الكبرى. إذاً، في ظلّ هذا الترتيب الذي وضعه المجلس نفسه، لا ينبغي إسقاط الوضع في جبل مرّة على مجمل الوضع في دارفور، ومحاولة تصوير الوضع هناك على غير ما هو عليه، وذلك لسبب بسيط كما قلت وهو أن هذا المجلس وضع ترتيباً محدداً ومستقلاً لجبل مرّة. والسبيل المتاح والمناسب لمجلسكم، كما نراه نحن وكما يراه غالب أعضاء هذا المجلس، هو أن يترجم مجلس الأمن عزمه السابق الذي أكد عليه في أكثر من قرار بتوقيع الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بأن يفعل ذلك فعلاً ويقوم بذلك تماماً.

وفي لقائي بالسيد الأمين العام في الشهر المنصرم، قدّمتُ له المعلومات التي تؤكد قيام منسوبي جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي تحتمي قواته بالجبل ووعورته، باستغلال التظاهرات التي خرجت للتعبير عن مطالب مشروعة، كما وصفها السيد رئيس الجمهورية، وذلك باستعمال السلاح الأبيض والأسلحة النارية أثناء هذه التظاهرات. وفي ما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والسودان طرفٌ في هذا العهد الدولي، ينظّم إعلان حالة الطوارئ. وقد أخطرنا في الشهر الماضي السيد الأمين العام بإعلان حالة الطوارئ في ولايتي كسلا وشمال كردفان وفق مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ووفق ما يقضي به الدستور المؤقت لجمهورية السودان لعام ٢٠٠٥. وسوف نُخطر الأمين العام بإعلان حالة الطوارئ في أرجاء السودان المختلفة فوراً عملاً بما يقضي به العهد الدولي. إن حكومة السودان تلتزم التزاماً كاملاً بالحقوق غير القابلة للتصرف، على نحو ما ترد في الدستور السوداني، وهي ذات الحقوق غير القابلة للتصرّف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ختاماً، يجدد وفد بلدي شكره وتقديره للعملية المختلطة على الجهود التي بذلتها منذ نشرها بدارفور عام ٢٠٠٨، ويمتدّ تقديرنا إلى كل حفظة السلام الذين عملوا بالعملية المختلطة والبلدان المساهمة بقوات ولمفوضية الاتحاد الأفريقي وللأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة إدارة عمليات لسلام، وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. ونجدد التزام حكومة السودان بالتعاون مع البعثة حتى تغادر كل مكوناتها أراضي بلادي بعد تحقيق النجاح وبعد تحقيق السلام في بقعة هامة من بقاع الأرض.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.